

يبدأ من أول الشهر كما لو لم يبلغه رؤيته الهلال ثم بلغه فانه يجب عليه القضاء  
 هذا ما ظهر في والده علم الربيع عشر في رجل وكل رجلا عشر سبعة عشر  
 فلما بلغ الوكيل أثناء الطريق يد الله واقرب من دراهم مع كله آخر علم ان يشترى  
 لصاحب الدراهم سبعة فاشترى له سبعة وزعم انها اخذت منه فحامل  
 عليه غير مباح امر لا يجب وان بعد التوفيق عن هذه المسئلة وهي رجل  
 وكل علم دراهم دفعت اليه يشترى بها سبعة او شيئاً ثم دفعها الاخر بغير  
 اذن صاحبها فترضا يشترى بها لصاحبها طعاماً ثم ادعى من دفعت اليه  
 تلفاً فمن يكون عليه ضمناً فما فنق الضمان من وجهه الكل كنهما اما الاول فانه  
 وكيل تعدى بدفعه لم يقبض فيه واما الثاني فانه دخل مع الوكيل حكم القرض وقدر  
 الضمان من وجهه علم الاخر فان غيرهما الاول رجع الثاني وان غيرهما الثاني لم يرجع  
 علم احد هذا ما ظهر في والده علم الخامسة عشر رجل سئل هل طلقت  
 زوجتك فقال لا هي في ذمتي فسأله اخبر فاجاب بمثل ذلك الذي سئل في مسئلة  
 هي فقال ما انت في ذمتي فلما قيل له ذلك قال ما نويت الطلاق انما نيتي تأديتها  
 كما ما ذاق في هذا الظاهر ان قول الرجل في جواب من سئل عن  
 زوجته ما هيبت في ذمتي انه يقع به طلاق واحدة ولا يقبل منه في الظاهر و  
 الباحث ان الله عز وجل والتأديب فانه يبيح بمثل هذا فان هذا الطلاق احد  
 وان امره بتكراره ايقاع الطلاق في كل مرة وقع ثلاثاً فان كان مراده الاجتهاد  
 وقع واحدة والدا علم  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 من علمه ابن عبد العزير العنقري الا الاخ الحكم علي ابن زيد ابن غيلان سلم الله  
 واسبغ عليه نعمة وول ان امين سلام عليهم وبركته الله وبركاته ومو حبيب الخصال  
 السلام والسؤال عن حاله واصولنا من فضل الله جميلته وما اشترت اليه من  
 جهت امر النساء اللاتي يقع منهن مخالطة للرجال وتخشونه ان يقع مفسدة  
 من تشديد بعض الاخوان فان كان المخالطة تجر الي منكر مثل نظر محرم وما اشبهه  
 فكذا

فهذا انهم عند بقدر ما تندفع به المفسدة من غير ان يجال مفسدة اعظم  
 من تلك المفسدة واما المسئلة الثانية مسئلة الذي يطلب دم ويحشر على  
 نفسه في حال خروجه الصلاة الجماعة فلا بأس ان يصلي في بيته كما نص  
 العلماء عن ذلك في باب صلاة اهل الاعذار الثالثة الذي يسبح خمسون ايام لكل  
 ويستثنى منه عصفوراً يدفعه المشتري اليه بعد الذي سئل في جواب  
 الا ان كان المستثنى رأساً او جمللاً او سوطاً او يكون المستثنى سبعمائة  
 كالربع وضوحه فلا بأس بذلك الرابعة الذي تزوج امرأة وهي في عدة من  
 غيره ثم فرق بينهما للطلاق عقده عليه فهل يستحق مما اصدقها شيئاً  
 امر لا يجب هذه ان كان قد دخل بها استحققت مع مثلها بما استحل  
 من فرجها وان لم يدخل بها فلا تستحق شيئاً اصلاً الخامسة في الرجل الذي  
 هاجرت امرأته وطلب حرمها معها القادسية او ان تحتلج منه  
 هذا قد اختلف فتخير بين الامرين الا ان يكون محكوماً بلفظه فلا يسبيل اليه عليها  
 هذا ما ظهر في والده علم بسم الله الرحمن الرحيم  
 من علمه ابن عبد العزير العنقري الا الاخ الحكم علي ابن زيد ابن غيلان سلم الله  
 سلام عليهم وزعمه الله وبركته ومو حبيب الامم والخط وصل وما ذكرت كان معلوماً  
 تذكر يا اخي ان بعض الاخوان انك علمك فعلمك بالجرم الذي وجد بارضكم وهو  
 من بلد تطرف فيه شعائر الشرك وادعى المنكر الذي من جنس الذي حضر والكبير  
 لقتال المسلمين الجباب احسنت في فعلك فان هذا الحكم المستامن والمسلمون  
 يسعى بدمتهم اذ ناهم واما قرني الكبيرية فقد جاءوا القتل المسلمين بخلاف  
 هذا والاول ان مثل هذا يدعى التوقيف وتكسيف حاله فلعله يستعقد الحق و  
 يعمل به الثانية مسئلة الرجل الا علم فيه دليل لا شرعياً لعله عليه  
 الا حرم في الامم الجهاد ومخونه في الغنم الموقوفة على ارضي الله عنده  
 مسئلة الرجل الا حريمه او اشترها او اعطياها تخلاف من يتناولها  
 لا يظهر في تخريمها عن من غنمها او اشترها او اعطياها تخلاف من يتناولها